



مركز دراسات المرأة  
Center for Women's Studies

الشبكة القانونية للنساء العربيات  
Arab Women's Legal Network



## اتفاقية تعاون

تم إبرام اتفاقية التعاون هذه يوم الجمعة الموافق ١٣/٩/٢٠١٣ فيما بين:

الفريق الأول: الجامعة الأردنية - مركز دراسات المرأة / ممثلاً برئيس الجامعة الأردنية الأستاذ الدكتور اخليف

الطرانة

العنوان:

ص ب ..... عمان .....الأردن

هاتف: +962 6 5355000 / فرعي 23940، 23941، 23942، 23943

فاكس: +962 6 5300437

البريد الإلكتروني: wsc.admin@ju.edu.jo / wsc.director@ju.edu.jo

الفريق الثاني: الشبكة القانونية للنساء العربيات/ تمثلها نائب رئيسة الهيئة الإدارية القاضية كفاح الدروبي

العنوان:

21 شارع محمد علي جناح، عبدون الشمالي - عمان

ص ب 841226 عمان 11181 الأردن

هاتف: +962 6 5937967 / +962 6 5921823

فاكس: +962 6 5936976

البريد الإلكتروني info@qanouniyat.com

حيث أن الفريق الأول، مركز دراسات المرأة، هو وحدة أساسية من وحدات الجامعة الأردنية، ومركز متميز للبحث العلمي، يمنح درجة الماجستير في دراسات المرأة، وقد تأسس مركز دراسات المرأة عام 2006 بعد أن كان برنامجاً لدراسات المرأة تم إنشاؤه عام 1998 بدعم واهتمام كريمين من صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال حفظها الله ورعاها، ثم أصبح بعد ذلك قسماً لدراسات المرأة، ومن ثم مركزاً متخصصاً في شؤون المرأة وقضاياها على المستويين المحلي والإقليمي.

وحيث أن فلسفة المركز تتمحور بالمساهمة الفاعلة في تحقيق رؤية الجامعة الأردنية في تمكين المرأة وتعزيز دورها في بناء الوطن من خلال التميز في تقديم برامج تعليمية متخصصة وإجراء البحوث والاستشارات العلمية الخاصة بالمرأة وإدماج النوع الاجتماعي على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والقانونية. وبناءً على ما تقدم، فإن الهدف العام للمركز يتمثل بالنهوض بالمرأة الأردنية وتنمية قدراتها القيادية والإبداعية من خلال توفير برامج تعليمية على مستوى التعليم العالي وتعزيز البحث العلمي في قضاياها المختلفة وتقديم الاستشارات وبرامج التدريب وتبادل الخبرات مع المؤسسات العاملة في مجال المرأة.

وحيث أن الفريق الثاني، هي جمعية قانونية إقليمية غير ربحية مرخصة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الداخلية الأردنية في عام 2005 ومقرها الرئيسي في عمان/ الأردن، وحيث أن رؤية الشبكة القانونية تركز على تمكين المرأة العربية من خلال تعميق معرفتها القانونية وتوطيد سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان خاصة ما يتعلق منها بحقوق المرأة ودعم المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى تعزيز الأطر الإقليمية لضمان أفضل الممارسات وتحقيق العدالة وتنمية الوعي القانوني العميق بين النساء من خلال التشبيك وتوفير منتدى لتبادل

الخبرات بين النساء العربيات في الحقل القانوني، وكذلك من خلال توفير الدورات التدريبية وورش العمل وتأهيل المدربين وتطوير المواد التعليمية والإعلامية والإصدارات لبناء قدراتهن المهنية.

وحيث أن برامج الشبكة القانونية تشمل موضوعات ذات تنوع حقوقي واسع يغطي مجالات المحاكمة وتمكين المرأة وسيادة القانون والديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وإدارة التشريع وصياغته، وهي نشاطات تسعى في مجملها إلى توفير المزيد من الدعم للمرأة العربية في المجالات القانونية من مختلف الجوانب المتعلقة بالتمكين القاصد إلى التفعيل الكمي والنوعي لدور النساء القانونيات كأعضاء للشبكة القانونية في المنطقة العربية، وتطوير تقنيات كسب التأييد والمهارات القانونية، و دعم ربط المرأة بمراكز صنع القرار.

فقد اتفق الفريقان على ما يلي:

- (1) تعتبر مقدمة هذه الإتفاقية جزء لا يتجزأ منها وتقرأ معها لكافة الغايات وجميع المقاصد.
- (2) تبادل المعارف والخبرات بين مستشاري وأعضاء الشبكة القانونية للنساء العربيات وأعضاء مركز دراسات المرأة، بما لا يتعارض مع التزامات مركز دراسات المرأة والشبكة القانونية للنساء العربيات.
- (3) تعزيز البعد الإقليمي لقضايا المرأة من خلال توفير الدورات التدريبية لأعضاء الشبكة القانونية للنساء العربيات من مختلف الدول العربية، وذلك بناء على كل من خبرة الشبكة المتراكمة في تنفيذ المشاريع المختلفة والمعرفة الأكاديمية لمركز دراسات المرأة، بحيث يتم الإتفاق بين الفريقين على تفاصيل الدورات التدريبية في ملحق منفصل تابع لهذه الإتفاقية.
- (4) تطوير جوانب التخطيط الاستراتيجي للشبكة القانونية للنساء العربيات وتمكينها من تعزيز أبعادها الوطنية والإقليمية والتي تتوافق مع أهداف مركز دراسات المرأة، وذلك من خلال القيام بنشاطات مشتركة تحقق غايات كلا الفريقين.
- (5) إجراء وتعميم الأبحاث والدراسات التي تصدر عن كل من الشبكة القانونية للنساء العربيات ومركز دراسات المرأة، بما لا يتعارض مع التزامات مركز دراسات المرأة والشبكة القانونية للنساء العربيات.
- (6) التعاون على عقد الندوات وورش العمل القانونية في الموضوعات ذات الإهتمام المشترك.
- (7) تتكون هذه الإتفاقية من سبعة بنود بما فيها هذا البند إضافة إلى المقدمة.

نظمت هذه المذكرة على نسختين أصليتين باللغة العربية وموقعتين في اليوم والسنة المذكورين أعلاه ويحتفظ كل فريق بنسخة أصلية منها.

الفريق الثاني

الشبكة القانونية للنساء العربيات / ممثلة بنائب رئيسة الهيئة الإدارية

القاضية كفاح الدروبي

الفريق الأول

مركز دراسات المرأة / ممثلاً برئيس الجامعة الأردنية

الأستاذ الدكتور اخليف الطراونة